الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5871.71
بتغير قدره
+10.56
0.18%

ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار

كونا: واصل سعر صرف الدولار مقابل الدينار ارتفاعه امس الى مستوى 0,281 دينار، بينما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الى مستوى 0,345 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم الخميس الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار انخفض الى 0,435 دينار، فيما بقي سعر صرف الين دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وانخفض سعر صرف الفرنك السويسري الى مستوى 0,287 دينار.

ترفع جاهزيتها بالتعاون مع شبكة كي نت لمواجهة ضغوطات الفترة المقبلة

البنوك تستعد لضخ سيولة إضافية لتغطية نفقات عملائها في رمضان

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ «الأنباء» عن استعداد البنوك المحلية لضخ سيولة إضافية لمواجهة حجم الإنفاق الذي سيرتفع خلال شهر رمضان المبارك وما يليه من اجازة عيد الفطر حيث يزداد حجم الإنفاق لدى العملاء، مبينا ان عملية ضخ السيولة ستتم لتغطية الطلب المتزايد على عمليات الشراء من قبل عملائها وذلك عبر تغذية أجهزة الصرف الآلي بحدها الأقصى وبشكل منتظم سواء كان اسبوعيا او شهريا.

وذكر المصدر أن البنوك ستشهد حركة سحب عالية سيقوم بها العملاء الذين يعتمدون بشكل أساسي على إنهاء عمليات الشراء عبر أنظمة الكي نت، لذلك تستعد البنوك حاليا من خلال شبكتها وبالتعاون مع شبكة الكي نت لاستيعاب هذا الحجم الهائل من الزحام المتوقع ان يشهد نموا مقارنة بالاعوام الماضية.

وأضاف أن الكويت لديها عدد كبير من أجهزة الصرف الآلي التي تتم تغذيتها بشكل منتظم، خلافا للمواسم التي تبدأ منذ دخول إجازة الصيف وشهر رمضان وما يليه من مواسم تستلزم تكرار عملية التغذية النقدية لهذه الأجهزة بشكل أسبوعي تقريبا، مشيرة إلى أن ذلك يعتبر مؤشرا لعدة أمور أبرزها يعود لثقافة الإنفاق، إضافة إلى النظام المصرفي الذي يعد مرنا جدا، إلى جانب تزايد حدة التنافس بين المصارف ومحاولتها لتقليل عملية التحويلات النقدية بين المصارف.

وأكد المصدر أن نسبة الإنفاق ستتضاعف في الستة أسابيع المقبلة، وهي الفترة التي تعتبر الأكثر ضغطا على المصارف لتوفير السيولة، في حين تكون حركة السيولة المسحوبة في منتصف شهر رمضان متزايدة بشكل ملحوظ لاقتراب عطلة عيد الفطر، حيث ترتفع درجة الاستعدادات وساعات العمل نتيجة لزيادة حركة إنفاق العملاء، مؤكدا على ان البنوك المحلية اصبحت معتادة على توفير بدائل لعملائها أثناء فترات العطلات، حيث ان بعض البنوك تفتح احد فروعها خلال العطلة لضمان سير عمليات التحويلات المالية والايداع والسحوبات، كما ان جميع البنوك توفر خدماتها الكترونيا عبر شبكة الانترنت لتوفير الخدمات المصرفية لعملائها دون الاضطرار للذهاب الى افرع البنوك، الى جانب ان جميع ماكينات السحب الآلي للبنوك المحلية جاهزة للسحب والايداع.

واضاف ان مراكز الاتصال ستواصل تقديم خدماتها على مدار الساعة لعملاء البنوك لتلقي اتصالات العملاء والاستماع لمطالبهم والعمل على التجاوب معها بأسرع وقت مع استمرار الخدمات الهاتفية والصوتية خاصة خلال ايام الشهر الفضيل وفي اي وقت حيث ان بعض ادارات البنوك المحلية وجهت تعليماتها الى أفرعها في المنافذ ومنها مطار الكويت الدولي بمواصلة العمل بشكلها المعتاد 24 ساعة متواصلة دون توقف.

هذا ومن المتوقع ان تعلن البنوك المحلية عن مواعيد عملها في فروعها خلال شهر رمضان المبارك من الساعة العاشرة صباحا حتى الساعة الواحدة والنصف ظهرا لخدمة جميع عملاء البنك في كافة فروع البنك.

● محمود فاروق

زينل: «الدولية للتمويل» تدرس استثمار 10 ملايين دينار في المناطق ذات الاستقرار السياسي والاقتصادي

جاسم زينل مترئسا عمومية الشركة (أسامة أبو عطية)

قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الدولية للتمويل جاسم زينل ان الشركة تدرس استثمارات بقيمة 10 ملايين دينار خلال الجزء المتبقي من 2012 و2013 في المناطق ذات الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وأضاف زينل خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة والتي عقدت بنسبة حضور بلغت 86,03٪ ان الشركة زادت أصولها نتيجة لاندماج ثلاث شركات فيها، حيث بلغ إجمالي أصولها نحو 80 مليون دينار.

وأوضح أن الشركة قامت خلال العام الماضي بوضع الخطط الاستراتيجية بشكل يساهم في تحقيق العوائد والارباح المجزية لمساهميها، حيث تمت إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي داخل الشركة بشكل يتماشى مع الخطط الاستراتيجية ومن ثم تعيين المديرين الأكفاء ذوي الخبرة في مجال الاستثمار والتمويل الذين قاموا بدورهم بوضع الخطط التشغيلية في ضوء الأهداف المطلوب تحقيقها، بالإضافة إلى تقديم أفضل الخدمات لعملائنا.

وأضاف أنه تمت إعادة صياغة جميع السياسات والإجراءات ذات الصلة بجميع الوظائف لكي تشمل جميع المستويات الإدارية بالهيكل التنظيمي بشكل يسمح بإنجاز العمل بشكل مؤسسي سليم وفقا لأحدث معايير الحوكمة المطبقة عالميا، ذاكرا أنه قد تم وضع الخطط اللازمة لتطوير ومهارات الموظفين، كما تم تعيين مجموعة من الشباب الكويتي حديثي التخرج بهدف تدريبهم وإعدادهم للمستقبل، وذلك في ضوء مسؤولية الشركة تجاه المجتمع.

وأكد ان إستراتيجية الشركة ايضا تعمل على إدارة أصول الغير، وإدارة استثماراتها واستثمارات الشركات التابعة والزميلة، حيث ان لدى الشركة شركات تعمل في كل من سورية والأردن ومصر، بالإضافة الى شركة وساطة تعمل في السوق الكويتي.

ولفت الى ان الجزء الماضي من 2012 قد تمت إعادة ترتيب عمل الشركة من الدخل، لتحقيق أهداف المساهمين من الحصول على أفضل عائد ممكن.

وأكد ان التحديات التي تواجهها الشركة مثلها مثل الشركات العاملة في السوق الكويتي، والتي تعاني من ركود اقتصادي في ظل الخلافات السياسية وعدم التوافق في الرؤى بين الحكومة ومجلس الأمة، بالإضافة الى استمرار تأثير الأزمة المالية على القطاع الخاص.

وقال ان عدم تنفيذ الحكومة لمشاريع التنموية سبب ارباكا لدى شركات القطاع الخاص، مؤكدا على ان حكومات العالم هي المحرك الرئيسي والأساسي للقطاع الخاص، والذي بدوره يحدث التنمية الحقيقية والمنشودة والمحرك الرئيسي للاقتصاد فيها.

وأضاف ان الدولة اذا استطاعت انجاز برامج عمل خطة وفق الخطط الزمنية المحددة فإنها ستعمل على تشغيل القطاع الخاص مرة أخرى عبر المساهمة في هذه المشاريع، مشيرا الى ان الدولة تتحكم في 90٪ من الاقتصاد المحلي، وهو الأمر الذي يجعل القطاع الخاص يعمل في حدود نسبة الـ 10٪ المتبقية، وهي غير كافية لحجم الشركات العاملة في القطاع الخاص.

وفي رده على سؤال يتعلق بخروج استثمارات العام الماضي تقدر بنحو 9 مليارات دولار من القطاع الخاص، قال زينل ان الوضع والبيئة الاقتصادية في الكويت غير مشجعة للاستمرار او جذب مزيد من الاستثمارات، واعتقد ان هذا هو السبب الرئيسي في خروج الاستثمارات، بالإضافة الى وجود فرص في بيئات استثمارية أكثر جاذبية تجعلها تتوجه اليها.

وأعرب عن أملة في اهتمام مجلس الأمة بالوضع الاقتصادي في الكويت، وانجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع الاقتصادية التي تساعد في إتاحة فرص اكبر لعمل القطاع الخاص ومن ثم تحريك عجلة الاقتصاد، حيث هو أساس التطور والتنمية في أي دولة.

وقال انه بسبب عدم الاستقرار السياسي وانعكاسه على الوضع الاقتصادي، فإن البنوك تكون بطبيعة الحال غير قادرة على مد يد العون والمساهمة في إعطاء قروض ائتمانية للشركات الخاصة في ظل هذه الأوضاع، وهذا بدوره يؤثر على أنشطة القطاع الخاص.

وأشار الى ان هيئة أسواق المال عندما تطبيق وبصرامة قوانينها على كل الشركات، فإن ذلك يعني تصحيحا للوضع وخلق بيئة عمل أكثر تفاعلية في عمل الشركات، وان خروج الشركات التي لا تتوافق مع هذه القوانين يعطي فرصة اكبر لغيرها في العمل بصورة صحيحة، ويخلق منافسة صحية بين الشركات.

وفي كلمته في تقرير المالية للشركة، قال زينل انه خلال السنة المنتهية في ديسمبر 2011 تم الانتهاء من إتمام عملية الاندماج مع كل من شركة كويت انفست القابضة وشركة جيزان القابضة وذلك بتاريخ 6 إبريل 2011، الأمر الذي اثر بشكل إيجابي على صافي أصول الشركة، حيث بلغت إجمالي الأصول المستحوذ عليها نتيجة الاندماج بمبلغ 69 مليون دينار أي بزيادة نسبتها 68٪ من إجمالي الأصول في ديسمبر 2010، كما بلغت الالتزامات الناتجة عن الاندماج مبلغ 14 مليون دينار بزيادة 60٪ من إجمالي الالتزامات في ديسمبر 2010.

وأضاف أن القيمة العادلة لمقابل صافي الأصول المستحوذ عليها نتيجة الاندماج مبلغ 55 مليون دينار والتي انعكست على زيادة رأس المال بمبلغ 34 مليون دينار أي بزيادة نسبتها 72٪ من رأس المال في ديسمبر 2010، بالإضافة إلى علاوة إصدار قدرها 6 ملايين دينار وكذلك مبلغ 11 مليون دينار يتم دفعها لمساهمي شركة كويت انفست القابضة.

وأشار إلى تأثر الشركة كغيرها من الشركات الكويتية العاملة في نشاط الاستثمار والتمويل بالتحديات الاقتصادية، حيث حققت الشركة خسائر قدرها 15 مليون دينار تمثل 94٪ منها خسائر غير محققة، حيث بلغت قيمة الخسائر الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات 7,7 ملايين دينار متأثرة بالأداء السلبي للسوق أي بنسبة قدرها 51٪ من خسائر السنة، كما بلغت الخسائر الناتجة عن زيادة المخصصات لمحفظة القروض الاستهلاكية والمقسطة 6,4 ملايين دينار أي بنسبة 43٪ من خسائر السنة، معربا عن أمله أن يكون عام 2012 أفضل من الأعوام السابقة بتحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل يساعد الشركة على تحقيق نتائج أفضل.

وأكد أن عام 2011 كان عصيبا فقد حفل بالتحديات والمؤثرات السلبية التي ألقت بثقلها على الاقتصاد الكويتي وشركاته وخاصة شركات الاستثمار، حيث تراجعت البيئة التشغيلية المحلية والاقليمية والعالمية، فعلى الرغم من زيادة إنتاج النفط وارتفاع الأسعار إلا أن الاقتصاد الكويتي والشركات العامة فيه كان الأكثر تأثرا.

وأضاف أن استمرار الاضطرابات التي شهدتها الأسواق العالمية والتي نشأ جزء كبير منها من أزمة الديون السيادية التي عصفت بمنطقة اليورو والتي مازالت لم تستقر بالإضافة إلى تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة والتخوف من انزلاقها إلى حالة الركود، مشيرا إلى ان الكويت التي شهدت استمرار الخلافات بين التكتلات السياسية في مجلس الأمة، وهو ما انعكس سلبا على أداء المجلس والحكومة وتباطؤ ملحوظ في تنفيذ خطة التنمية وفقا للبرنامج الزمني المحدد له مع استمرار الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي وهيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتهميش القطاع الخاص في الناتج المحلي فقد ظل القطاع الخاص يعاني من فتور في نشاطه.

هذا، وكانت عمومية الشركة قد وافقت على جميع بنود جدول الأعمال بما فيها عدم توزيع أرباح.

● أحمد يوسف

عمومية «مبرد» توافق على تخفيض مجلس الإدارة إلى 5 أعضاء

أقرت الجمعية العمومية غير العادية «المؤجلة» لشركة مبرد للنقل «مبرد» والتي ترأسها رئيس مجلس الإدارة خالد زيد الطواري الموافقة علي تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من 6 أعضاء الى 5، وعليه فانه تم تعديل نص المادة رقم 13 من النظام الأساسي للشركة، ويتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من 5 أعضاء بدلا من 6 أعضاء تعين الجهة أو الجهات التي يجوز لها انتداب ممثلين عنها في مجلس الإدارة بنسبة ما تملكه من الأسهم في الشركة وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الباقين بالتصويت السري.

خالد الطواري

● أحمد مغربي

«الأولى للاستثمار» تنتخب 3 أعضاء مكملين لمجلس الإدارة

جانب من عمومية «الأولى للاستثمار» (سعود سالم)

قال نائب رئيس مجلس الادارة في شركة الأولى احمد عبدالقادر ان مجلس ادارة الشركة دعا الى عقد عمومية عادية لانتخاب عضو مجلس ادارة بعد استقالة احد اعضاء المجلس.

واضاف عبدالقادر خلال عمومية الشركة التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 80,7٪ ان مجلس الادارة فوجئ باستقالة عضوين اخرين وهما محمد الغريبة ومثنى المكتوم، ما الزم المجلس بانتخاب ثلاثة اعضاء جدد بعد قبول استقالة الاعضاء السابقين.

وقد وافقت العمومية على انتخاب كل من عبدالمحسن الحمد وشركة صناعات الغانم وشركة الدولية المتحدة للخدمات.

● أحمد مغربي

«الجمان»: 11 عملية على حركة الملكيات المعلنة في الشركات المدرجة الأسبوع الماضي بواقع 8 للرفع و2 للخفض

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تحليل موجز انه في مؤشر ايجابي أولي تجاه الأداء المستقبلي لسوق الكويت للأوراق المالية، طغت عمليات رفع الملكيات المعلنة على عمليات الخفض بشكل ملحوظ خلال الأسبوع المنتهي في 2012/7/5 بواقع ثماني عمليات رفع مقابل عمليتي خفض، كما تم رصد عملية دخول واحدة في قوائم كبار الملاك خلال الأسبوع المذكور، في حين لم تتم أي عملية للخروج من تلك القوائم، وبذلك يكون مجموع عمليات الملكيات المعلنة 11 عملية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي.

ولاحظ «الجمان» استمرار توجه استراتيجي لبعض الكتل الاستثمارية باتجاه تعزيز مساهماتها في بعض الشركات، حيث عززت عائلة بهبهاني حصتها في «أهلي» من خلال ذراعين استثماريين، الأول: محمد صالح يوسف بهبهاني الذي رفع حصته في المصرف المذكور بمقدار 0,220 نقطة مئوية من 5,520 الى 5,740٪، والثاني: شركة بهبهاني للاستثمار وآخرين التي ارتفعت ملكيتهم بمقدار 0,120 نقطة مئوية من 9,720 الى 9,840٪.

من جهة أخرى، استمرت شركة الامتياز للاستثمار وشركاتها التابعة موجة تعزيز ملكياتها المعلنة في بعض الشركات المدرجة، حيث قفزت حصتها في «استهلاكية» بمقدار 2,556 نقطة مئوية من 17,482 الى 20,038٪، كما استأنفت «م للأوراق «الرفع التدريجي لحصتها في «انجازات»، والتي بلغت 0,156 نقطة مئوية خلال الأسبوع المنتهي في 2012/7/5، وذلك من 9,530 الى 9,686٪، كما رفعت «الرابطة» وشركتها الزميلة – وللأسبوع الثالث على التوالي – ملكيتها في «تنظيف» وهذه المرة بمقدار 0,410 نقطة مئوية من 33,789 الى 34,199٪، كما عاد صندوق الساحل الاستثماري لرفع حصته في «عربي قابضة» بمقدار 0,477 نقطة مئوية من 14,416 الى 14,893٪، وذلك بعد أن قام بجني أرباح على السهم المذكور خلال مايو الماضي، كما عزز المالك الاستراتيجي في «ساحل» عبد اللطيف السهلي ملكيته فيها بمقدار 0,266 نقطة مئوية من 21,788 الى 22,054٪، وأخيرا، ارتفعت ملكية «ايف» في «د للتمويل» بمقدار 0,102 نقطة مئوية من 19,747 الى 19,849٪.

أما من حيث الملكيات المنخفضة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 2012/7/5 فتمثلت في حركتين كما أسلفنا، حيث انخفضت ملكية صندوق برقان للأسهم في «فنادق» بشكل ملحوظ بلغ 3,950 نقاط مئوية من 13,470 الى 9,520٪، كما انخفضت ملكية شركة بيت السلام العقارية في «فلكس» بشكل طفيف بلغ 0,030 نقطة مئوية من 17,389 الى 17,359٪، وتجدر الاشارة الى أن سهم «فلكس» قد ارتفع بمعدل 155٪ خلال 19 جلسة تداول السابقة (من 2012/6/10 الى 2012/7/5) من 41,5 الى 106,0 فلوس في ظل تداول محدود جدا بلغ 97 ألف سهم بقيمة 7,5 آلاف دينار فقط، وذلك دون وجود أي تطورات منطقية معلنة تبرر ذلك الارتفاع الهائل بكميات تكاد تكون لاتذكر، مما قد يتطلب تدخلا مناسبا من الجهات الرسمية المنظمة والمراقبة لسوق المال الكويتي.

وفيما يتعلق بعمليات دخول المساهمين في قوائم كبار الملاك خلال الاسبوع المنتهي في 2012/7/5، فقد اقتصرت على عملية واحدة كما أسلفنا تمثلت في دخول شركة أم صدة العقارية في قائمة كبار الملاك في «التقدم» بمقدار 6,22٪، علما أن «كامكو» قد خرجت من ذات القائمة وبنفس النسبة خلال الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2012/6/28، ونعتقد أن عملية الدخول والخروج تمت في البورصة من خلال تنسيق مسبق يوم 2012/6/26 بكمية 4,000,000 سهم ويوم 2012/7/2 بكمية 5,329,938 اسهم بسعر 840 فلسا لجميع الأسهم المذكورة، علما أن اجمالي الكميتين يبلغ 9,329,93,8 أسهم وهو ما يعادل 6,22٪ من رأسمال الشركة البالغ 150 مليون سهم، ولاشك بفي ن عملية تحديث افصاحات الملكيات المعلنة تتأخر بعض الشيء، حيث إنها لا تواكب متغيرات التداول أولا بأول.

من جانب آخر، وعلى أثر قرار هيئة أسواق المال شطب 5 شركات (مستثمر د، عارف، أعيان، جراند والمسار) من قائمة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تم شطب قائمة كبار الملاك في تلك الشركات بالتبعية وعددهم 18 مالكا، ومن الجهات شبه الرسمية التي تمتلك في تلك الشركات المشطوبة ثلاث ملكيات معلنة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وحصة للأمانة العامة للأوقاف وحصة للهيئة العامة لشؤون القصر.